

وزارة التجارة

أمر عدد 2434 لسنة 1995 المؤرخ في 11 ديسمبر 1995 ينقح ويتم الأمر عدد 1743 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 المتعلق بضبط طرق القيام بعمليات التجارة الخارجية.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير التجارة،

بعد الإطلاع على القانون عدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بالمناطق الإقتصادية الحرة،

وعلى القانون عدد 122 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1993 وخاصة الفصل 115 منه،

وعلى القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلق بإصدار مجلة تشجيع الإستثمارات،

وعلى القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية وخاصة الفصل 6 منه،

وعلى الأمر عدد 1743 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 المتعلق بضبط طرق القيام بعمليات التجارة الخارجية وخاصة الفصل 14 منه،

وعلى رأي وزراء المالية والفلاحة والصناعة والنقل،

وعلى رأي محافظ البنك المركزي التونسي،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - تنقح الفقرتان الثالثة والرابعة من المرجع 18 من الملحق «أ» للأمر عدد 1743 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 كما يلي :

فقرة 3 (جديدة) - العربات السيارة السياحية أو العربات النفعية التي لا يفوق وزنها الجملي 3,5 طنا والموردة بدون دفع من طرف التونسيين المقيمين بالخارج بإعفاء كامل أو جزئي من الأديات والمعالييم الديوانية إثر تغيير مكان الإقامة شريطة أن لا تقل مدة الإقامة بالخارج عن السنتين وأن يكون التوريد مرة واحدة غير قابل للتجديد ويخص عربة سيارة واحدة لا يتجاوز عمرها عند الدخول إلى البلاد التونسية ثلاث سنوات إذا كانت سياحية وخمس سنوات إذا كانت عربة نفعية وذلك ابتداء من تاريخ أول إذن بالجلولان.

فقرة 4 (جديدة) - العربات السيارة السياحية المستعملة أو العربات النفعية المستعملة التي لا يفوق وزنها الجملي 3,5 طنا والموردة بدون دفع من طرف أشخاص طبيعيين من ذوي الجنسية التونسية الذين أقاموا بالخارج بدون انقطاع مدة لا تقل عن سنة شريطة أن يكون التوريد عرضيا وغير قابل للتجديد ويخص عربة سيارة واحدة لا يتجاوز عمرها عند الدخول إلى البلاد التونسية ثلاث سنوات إذا كانت سياحية وخمس سنوات إذا كانت عربة نفعية وذلك ابتداء من تاريخ أول إذن بالجلولان.

الفصل 2 - تضاف فقرة جديدة للمرجع 18 المشار إليه بالفصل الأول أعلاه :

فقرة 5 (جديدة) - التجهيزات والمعدات بما في ذلك شاحنة واحدة الموردة بإعفاء من الأديات والمعالييم الديوانية من طرف التونسيين المقيمين بالخارج في إطار إنجاز مشاريع طبقا للتشاريح الجاري بها العمل المتعلقة بتشجيع الإستثمار شريطة أن لا تقل مدة الإقامة بالخارج عن السنتين وأن يكون توريد الشاحنة غير قابل للتجديد وأن لا يتجاوز عمرها عند دخولها إلى البلاد التونسية خمس سنوات وذلك ابتداء من تاريخ أول إذن بالجلولان.

الفصل 3 - لا تطبق أحكام الفصل 2 من هذا الأمر على الشاحنات الموردة بالبلاد التونسية قبل تاريخ دخول هذا الأمر حيز التنفيذ.

الفصل 4 - وزراء المالية والفلاحة والتجارة والصناعة والنقل ومحافظ البنك المركزي التونسي مكلفون كل في ما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 11 ديسمبر 1995.

زين العابدين بن علي